

الأردن.. مؤتمر نقابي يؤكد رفض كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني



السبت 20 نوفمبر 2021 04:09 م

أكد نقيب المهندسين الأردنيين، أحمد سمارة الزعبي، أن النقابات المهنية في الأردن ترفض كافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.

جاء ذلك في افتتاح "المؤتمر الوطني الخامس لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني" الذي أقامته نقابة المهندسين، اليوم السبت، في العاصمة الأردنية عمان، وحضره حشد من النقابيين والأمناء العاميين للأحزاب، وممثلي القوى السياسية والوطنية، ومنظمات مقاومة التطبيع مع الاحتلال.

وندد الزعبي بالانفاقية التي من المتوقع أن توقعها الحكومة الأردنية مع الاحتلال الصهيوني والإمارات، لتزويد "تل أبيب" بالطاقة الشمسية، مقابل الحصول على المياه، وفق ما كشفته وسائل إعلام صهيونية وأمريكية الأربعاء.

وأضاف: "نحن في نقابة المهندسين إذ نرفض هذه الخطوة التطبيعية؛ ندعو للاستفادة من البدائل التي طرحتها نقابتنا؛ كتحلية مياه البحر الأحمر، وغيرها من المقترحات، دون الذهاب للتطبيع مع الاحتلال، والذي يعني رهن القرار الوطني للإملاءات الصهيونية."

وأشاد سمارة بـ"رئيس الجامعة الأردنية، وأساتذة الجامعة وطلبتها، لتصديهم للتطبيع الأكاديمي مع الاحتلال، عبر انسحابهم من مؤتمر للمنج الدراسية بمشاركة الجامعة العبرية بالقدس المحتلة."

من جهته؛ استهجن الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، نضال مضية، إعلان بريطانيا عزمها اعتبار حركة المقاومة الإسلامية "حماس" منظمة إرهابية.

وقال مضية في كلمة باسم ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، إن "بريطانيا تظهر وجهها الظالم مرةً أخرى، من خلال قرارها الذي يمثل انحيازاً كاملاً للاحتلال، ويستهدف بشكل مباشر الشعب الفلسطيني، وحركته الوطنية بجميع فصائلها."

وأكد على رفض "الأحزاب الأردنية للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، خاصة ما أشيع عن تطبيع أردني صهيوني إماراتي منتظر له علاقة بتوليد الطاقة.

وأضاف مضمينة: "لا يمكن النظر لأي مشروع تطبيعي كهذا؛ دون النظر إلى انعكاساته السلبية والخطيرة على المنطقة برمتها؛ لأنه سيفتح أبواب منطقتنا العربية للاحتلال."

من جانبه؛ حذر رئيس "اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع" أحمد العرموطي، من مغبة الارتداء في الحصن الصهيوني؛ لأن كيان الاحتلال يستهدف الأردن والوطن العربي، وليس فلسطين لوحدها.

وأضاف في تصريح خاص لـ"قدس برس" أن "التطبيع مع الاحتلال مرفوض تماماً؛ لأنه يمنح الاحتلال الشرعية على أرض فلسطين، وفي المنطقة العربية والإقليم، وهذا يعني التنازل التدريجي عن الحق الفلسطيني بالتحريم والعودة."

وأكد العرموطي أن المطلوب أردنياً وعربياً هو "تغيير النهج إزاء الاحتلال، والحذر من كافة المشاريع الصهيونية، ومواجهتها بجدية."

